مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد 09/ العـــدد01 (2023)، ص.ص. 93-111 ISSN:2478-0022

قراءة في السياسة التشريعية لحماية البيئة بالسويد

An overview on the legislative policy for environmental protection in Sweden

نادية ليتيم

Nadia Litim

أستاذة محاضرة (أ)، التخصص: (القانون– قانون عام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باجي مختار بعنابة

Lecturer A, Specialization: (Law, Public law), Faculty of Law and Political Science, University of Annaba

nadia.litim@univ-annaba.dz

تاريخ إرسال المقال:2023/04/24 تاريخ القبول:2023/06/06 تاريخ النشر:2023/06/11

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة السياسة التشريعية البيئية بالسويد وتحليل مدى فعاليتها، خاصة وأن السويد يُعتبر اليوم نموذجا يُحتدى به عالميا في المجال البيئي، إذ يُصنف في طليعة الدول الأوروبية في الوفاء بالتزاماتها الدولية في الشأن الايكولوجي؛ كما يتربع على المراتب الأولى عالميا في مجال تدوير النفايات، واستخدام الطاقات الخضراء المستدامة، ويطمح أن يكون من أوائل الدول الأوروبية المحايدة كربونيا.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عديد من النتائج الهامة، يُذكر من أهمها أن السويد يمتلك سياسة تشريعية بيئية متميزة، مكنته من تحقيق خطوات جبارة في الشأن البيئي؛ يذكر من أهمها أنه قد نجح في توليد صفر نفايات، وأن 70% من الطاقات المستخدمة به طاقات مستدامة نظيفة وخضراء، وهو ما سيمكنه من التخلص نهائيا من الاعتماد على الوقود الأحفوري قبل حلول سنة 2050، لتصبح السويد بذلك أول دولة أوروبية لا تستخدم النفط.

كلمات مفتاحية:

السويد، البيئة، التشريع، الطاقات المستدامة، النفايات، المناخ.

Abstract:

This research paper aims to study the environmental legislative policy in Sweden and analyze its effectiveness. In fact, Sweden is considering today as a global model in the environmental field. It successes in fulfilling its international obligations in the ecological issue.

The research paper reached a number of conclusions, the most important of which is that the Sweden has reached zero waste generation today, and that 70% of

Email: nadialitim3@gmail.com **المؤلف المرسل**: نادية ليتيم

its energy used has clean and sustainable energies, which will enable it to completely get rid of dependence on fossil fuels before the year 2050.
Keywords:
Sweden; Environment, legislation, Sustainable energies, Waste; Climate.

مقدمة:

تعتبر السويد إحدى الدول الأوروبية القلائل التي حققت تقدما باهرا وتطورا نوعيا في الشأن البيئي، لدرجة أنها أصبحت مثالا يُحتدى به أوروبيا وعالميا، إذ استطاعت هذه الدول أن تحقق عديد من النتائج البيئية الجد مميزة والمبهرة، سواء في مجال التنمية المستدامة، الطاقات النظيفة والمتجددة، تدوير النفايات والتخلص الآمن منها، تحقيق اقتصاد أخضر ومستدام، حماية التنوع البيولوجي، وعديد من الانجازات الأخرى التي تُنم عن تبنيها سياسات بيئية فعالة جدًا ومبتكرة بالفعل، وهو ما سمح لها بتحقيق أهم أهدافها الوطنية التي رسمتها، ومكنها من الوفاء من عديد من التزاماتها الدولية، الواردة في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الأوروبية والعالمية على حد سواء.

كما تواصل السويد بصورة دورية تحديث التشريعات المتعلقة بالمجال البيئئ، وتحديث أطرها ومؤسساتها، والتوسيع من أدوات الاقتصادية في الشأن البيئي؛ وزيادة الإدماج المتواصل للبعد البيئي في شتى مجالات الحياة المختلفة: الاجتماعية، الاقتصادية، الصناعية، الثقافية، التعليمية.....الخ.

- أهـمية المـوضوع:

تكمن أهمية الدراسة من اعتبارات عدة، تتعلق أساسا من تجربة السويد المتميزة في الشأن البيئي، التي تستحق كل دراسة واهتمام، للتعرف على هذه النموذج الفريد من نوعه عالميا، وما حققه من انجازات متميزة، والاستفادة من تجربته في هذا المجال ومحاولة الاقتداء بها.

- منـهج الـدراسة:

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج ملائمة، بغية دراسة السياسة التشريعية البيئية السويدية، وما تضمنته من قوانين وتشريعات وأوامر ومراسيم بيئية متميزة.

كما استخدم هذا المنهج أيضا لتبيين حجم الإنجازات والنجاحات المبهرة التي حققتها دولة السويد، في مجال حماية البيئة وصون نظمها الايكولوجية، ومنع استنزاف مواردها والمحافظة على تنوعها البيولوجي، وكذا تطوير استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة.

- إشكالية الدراسة:

تتعلق الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية بدراسة السياسة التشريعية لحماية البيئة بالسويد، والوقوف على ايجابياتها ومواطن القوة بها، وتحليل مدى فعاليتها ونجاعتها في تحقيق أهدافه الوطنية والدولية. بتعبير آخر، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي: **ما هو مضمون السياسة التشريعية البيئية بالسويد وما مدى فعاليتها؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية، جملة من التسائلات الفرعية، يذكر من أهمها:

– ما هي أهم والتشريعات والمراسيم البيئية التي اعتمدتها دولة السويد في الشأن البيئي؟

– إلى أي مدى نجحت السويد في خفض معدلات توليد النفايات بها وغازات الدفيئة المسببة للتغيرات المناخية؟

– كيف استطاعت السويد النجاح في التحول التدريجي نحو الطاقات المتجددة والتخلي عن الوقود الأحفوري تماما في غالبية مدنها؟

– ما هي الأهداف التي تطمح السويد لبلوغها في الشأن البيئي بحلول عام 2050؟

- تقسيمات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وتسائلاتها الفرعية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين اثنين: يتعلق المبحث الأول بدراسة مضمون السياسة التشريعية البيئية بالسويد، وذلك بالتطرق إلى أهم القوانين والتشريعات البيئية ومختلف الأوامر والمراسيم المتعلقة بالشأن البيئي بالسويد. أما المبحث الثاني، فقد خُصص لدراسة نجاحات السياسة التشريعية البيئية بالسويد وآفاقها المستقبلية.

مقدمة:

تعتبر السويد إحدى الدول الأوروبية القلائل التي حققت تقدما باهرا وتطورا نوعيا في الشأن البيئي، لدرجة أنها أصبحت مثالا يُحتذى به أوروبيا وعالميا، إذ استطاعت هذه الدول أن تحقق عديد من النتائج البيئية الجد مميزة والمبهرة، سواء في مجال التنمية المستدامة، الطاقات النظيفة والمتجددة، تدوير النفايات والتخلص الآمن منها، تحقيق اقتصاد أخضر ومستدام، حماية التنوع البيولوجي، وعديد من الانجازات الأخرى التي تُنم عن تبنيها سياسات بيئية فعالة جدًا ومبتكرة بالفعل، وهو ما سمح لها بتحقيق أهم أهدافها الوطنية التي رسمتها، ومكنها من الوفاء من عديد من التزاماتها الدولية، الواردة في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الأوروبية والعالمية على حد سواء.

كما تواصل السويد بصورة دورية تحديث التشريعات المتعلقة بالمجال البيئي، وتحديث أطرها ومؤسساتها، والتوسيع من أدوات الاقتصادية في الشأن البيئي؛ وزيادة الإدماج المتواصل للبعد البيئي في شتى مجالات الحياة المختلفة: الاجتماعية، الاقتصادية، الصناعية، الثقافية، التعليمية.....الخ.

- أهـمية المـوضوع:

تكمن أهمية الدراسة من اعتبارات عدة، تتعلق أساسا من تجربة السويد المتميزة في الشأن البيئي، التي تستحق كل دراسة واهتمام، للتعرف على هذه النموذج الفريد من نوعه عالميا، وما حققه من انجازات متميزة، والاستفادة من تجربته في هذا المجال ومحاولة الاقتداء بها.

- منـهج الـدراسة:

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج ملائمة، بغية دراسة السياسة التشريعية البيئية السويدية، وما تضمنته من قوانين وتشريعات وأوامر ومراسيم بيئية متميزة.

كما استخدم هذا المنهج أيضا لتبيين حجم الإنجازات والنجاحات المبهرة التي حققتها دولة السويد، في مجال حماية البيئة وصون نظمها الايكولوجية، ومنع استنزاف مواردها والمحافظة على تنوعها البيولوجي، وكذا تطوير استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة.

- إشكالية الدراسة:

تتعلق الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية بدراسة السياسة التشريعية لحماية البيئة بالسويد، والوقوف على ايجابياتها ومواطن القوة بها، وتحليل مدى فعاليتها ونجاعتها في تحقيق أهدافه الوطنية والدولية. بتعبير آخر، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي: **ما هو مضمون السياسة التشريعية البيئية بالسويد وما مدى فعاليتها؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية، جملة من التساؤلات الفرعية، يذكر من أهمها:

- ما هي أهم والتشريعات والمراسيم البيئية التي اعتمدتها دولة السويد في الشأن البيئي؟
- إلى أي مدى نجحت السويد في خفض معدلات توليد النفايات بها وغازات الدفيئة المسببة للتغيرات المناخية؟
- كيف استطاعت السويد النجاح في التحول التدريجي نحو الطاقات المتجددة والتخلي عن الوقود الأحفوري تماما في غالبية مدنها؟
- ما هي الأهداف التي تطمح السويد لبلوغها في الشأن البيئي بحلول عام 2050؟

- تقسيمات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين اثنين: يتعلق المحور الأول بدراسة مضمون السياسة التشريعية البيئية بالسويد، وذلك بالتطرق إلى أهم القوانين والتشريعات البيئية ومختلف الأوامر والمراسيم المتعلقة بالشأن البيئي بالسويد. أما المحور الثاني، فقد خُصص لدراسة نجاحات السياسة التشريعية البيئية بالسويد وآفاقها المستقبلية.

المبحث الأول: مضمون السياسة التشريعية البيئية بالسويد

ساد اعتقاد واسع لعقود من الزمان، مفاده أن السويد تشكل نموذجا فريدا من نوعه، ومثالا يقتدى به في الشأن البيئي، بل ويصفها المراقبون بكونها "الماس السويدي": ديمقراطية تكاملية وتوافقية، نموذج مؤسسي محدد، درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي على العالم، سياسة الحياد وعدم الانحياز، وطبيعة أخاذة وساحرة. (Simoulin, 2005, p. 290)

ولقد كان للسياسة التشريعية لحماية البيئة بالسويد، وما تضمنته من إرساء للأطر المؤسسية والتنظيمية القوية، ومن استخدام مكثف للأدوات الاقتصادية والإصلاحات التخطيطية والتشريعية الرئيسية، بدعم من الحكومة الديمقراطية الاجتماعية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (من ضرائب خضراء، وشهادات خضراء للطاقات المستدامة، الرسوم الحضرية، ضريبة أكاسيد النيتروجين...الخ.) (Mique, 2017, p. 64) وما ترتكز عليه هذه الأدوات من قوانين وتشريعات بيئية متميزة، الفضل الكبير في إحراز السويد لتقدم متواصل في المجال البيئي، خاصة وأن السياسة التشريعية قيد التحديث المستمر، وتشتمل على خمسة عشر هدفًا استراتيجيًا طموحًا طويل الأجل لجودة البيئة، ذات أبعاد وطنية ودولية؛ تتمثل أساسا في: التخفيف من التغيرات المناخية، جودة الهواء، بيئة خالية من السموم، حماية طبقة

الأوزون، المستويات الآمنة للإشعاع، حماية المحيط والبحيرات، المجاري المائية الصحية، مياه جوفية جيدة، بيئة بحرية متوازنة، أراضي رطبة مزدهرة، غابات مستدامة، مناظر طبيعية زراعية متنوعة، مناظر جبلية مهيبة، وكذا حماية التنوع البيولوجي. (Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE, 2022)

وترتكز أساسا هذه السياسة التشريعية البيئية على عدد من القوانين والمراسيم البيئية المختلفة، المتعلقة بجميع عناصر البيئة البرية والجوية والبحرية.

المطلب الأول: قوانين السويد في الشأن البيئي

ويمكن أن يذكر من أهم هذه القوانين ما يلي:

الفرع الأول: قانون البيئة السويدي

باشرت السويد سنة 1999، إصلاحات جوهرية لمنظومتها التشريعية البيئية، باعتمادها قانونا بيئيا إطاريا، دخل حيز النفاذ بتاريخ الفاتح من شهر جانفي 1999، أُدخلت عليه تعديلات دورية، ولقد جاء هذا القانون توحيدا لمختلف التشريعات المجزأة سابقًا، كما تضمن أيضا استحداث محاكم وعقوبات محددة في القضايا البيئة، كما وضع معايير لجودة البيئة، وبين الدور المناط بدراسات تقييم الأثر البيئي "Etudes d'impact sur l'environnement." (Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE, 2022)

كما أكد قانون البيئة السويدي على موضوع الضرائب الخضراء، وينبغي التنويه في هذا الصدد، أن السويد قد شرعت في فرض ضرب على استهلاك الوقود الأحفوري من بنزين وديزل منذ سنوات الثلاثينيات من القرن المنصرم، وتزايد معدل هذه الضرائب بشكل واسع ابتداء من سنوات الخمسينات، لتشمل حاليا جميع أنواع الوقود المستعمل في السويد، وتأتي هذه الضرائب على الطاقة في إطار تحقيق الأهداف التي يسعى السويد لبلوغها في مجال التغيرات المناخية. (Susanne Åkerfeldt, 2015, p. 84)

إضافة إلى ما سبق، تضمن القانون البيئي السويدي، السابق الإشارة إليه أعلاه، أيضا نقل عديد من القواعد الواردة في لوائح الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الواردة في اللائحة الإطار الخاصة بالمياه ولائحة منع التلوث والتحكم فيه، كما حدد أيضًا عديد من المبادئ المتعلقة بالسياسات البيئية للطاقة، التي سبق واعتمدها البرلمان الأوروبي عام 1999، وكذا التوجهات الاستراتيجية طويلة المدى. (Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE, 2022)

الفرع الثاني: قانون البيئة اليومية غير السامة

تبنت الحكومة السويدية في الثاني من شهر ديسمبر سنة 2013، قانونًا بعنوان "نحو بيئة يومية غير سامة– منصة لسياسة خاصة بالمواد الكيميائية" " Vers un environnement quotidien non toxique – Plateforme pour une politique en matière de produits chimiques". الذي يحدد استراتيجية الحكومة لتحقيق هدفها البيئي المتمثل في توفير بيئة غير سامة، بغية خلق بيئة صحية للجميع. وفي الواقع،

يُثبت اعتماد السويد لهذا القانون أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإمكانها، إذا ما امتلكت الإرادة السياسية الكافية، أن تتخذ تدابير ملموسة لتعزيز البيئة وحماية نظمها الايكولوجية ومنع تلوثها. (Ruffinengo, 2013)

الفرع الثالث: قانون المناخ السويدي:

لقد تبنى السويد في شهر جوان سنة 2017 قانونا مناخيا شديد الصرامة، يتضمن التزام الحكومة بضرورة تقييم التأثير البيئي لكل قرار تتخذه، يتعلق بميزانيتها، لتحقيق هدفها المتمثل في تحييد الكربون بحلول عام 2045. بتعبير آخر، يتضمن هذا القانون الإطاري التزام الحكومة السويدية بأن تأخذ بعين الحسبان أهدافها المناخية في مختلف قوانين الميزانية الخاصة بها، وتحديد مدى تأثيرها البيئي، ويعتبر هذا القانون الأول من نوعه عالميا. (En suède, la loi impose au gouvernement de concilier politiques budgétaire et climatique)

كما يشجع هذا القانون أيضا، الذي أشادت به المنظمات البيئية وغالبية الأحزاب تقريبًا (باستثناء اليمين المتطرف)، وكذا السياسيين والشركات والمجتمع المدني، على حياد الكربون عام 2045، حيث تضمن التزام السويد بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 85٪ مقارنة بعام 1990، وتحقيق هدف الحياد الكربوني بحلول عام 2045؛ أي قبل خمس سنوات من الفترة التي حددها اتفاق باريس للتغيرات المناخية. (En suède, la loi impose au gouvernement de concilier politiques budgétaire et climatique)

الفرع الرابع: قانون دعم مبادرات التنمية الريفية والتخطيط في المواقع القريبة من الشاطئ لعام 2012

لقد تضمن هذا القانون مبادئ توجيهية بشأن الدعم المالي الحكومي (بحد أقصى 50٪) للاستثمار تحقيقا للتنمية الريفية الواقعة على الشواطئ؛ حيث يقوم المستفيدون من الدعم المالي (تعاونيات، مقاطعات أو البلديات) بإعداد وتقديم تقرير نهائي عن الأساليب والنتائج التي تم الحصول عليها إلى المجلس الوطني للإسكان، مع نسخة إلى وكالة حماية البيئة. (Regulation on subsidy to rural development initiatives and planning in near-shore locations, 2012)

الفرع الخامس: قانون المواد المستنفدة للأوزون لعام 2016

يأتي هذا القانون تنفيذ لأحكام لائحة الإتحاد الأوروبي رقم: 2009/1005 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون، ولقد تضمن هذا القانون أحكام إضافية تتعلق بالقيود المفروضة على تصنيع المواد المستنفدة للأوزون، واستخدامها ونقلها وتسويقها. ويتعين على الشركات العاملة في نطاق الاستخدامات الحرجة لهذه المواد المستنفدة للأوزون، تقديم تقرير كل عام إلى السلطة البيئية المختصة مع المعلومات المحددة في المادة 26.1 "ب" من لائحة الاتحاد الأوروبي.(Regulation on ozone depleting substances, 2016)

الفرع السادس: قانون غازات الاحتباس الحراري لعام 2016

يفرض هذا القانون الصادر بموجب الفصلين 14 و15 من قانون البيئة حظرًا على إعادة تعبئة معدات التبريد بالغازات الدفيئة، من طرف الأشخاص غير المصرح لهم؛ أي الأشخاص الذين يقومون بأنشطة تنقية الغازات أو تدميرها، أو الشركات المصنعة للتبريد، أو معدات التكييف والمضخات الحرارية التي تحتوي على هذه الغازات. وبموجب أحكام هذا

القانون، يتوجب على كل شخص يقوم بتصنيع معدات جديدة محكمة الغلق، التأكد من أن الجهاز مزود بتعليمات تشغيل وصيانة دقيقة وسهلة الفهم باللغة السويدية، مع الإرشادات اللازمة لمنع إطلاق غاز التبريد. كما يحتوي هذا القانون على قواعد تتعلق بتركيب المعدات، والتحكم في التسرب، واستعادة معدات التبريد من قبل المستوردين والموردين، وإخطارات إلى السلطة الإشرافية بشأن التركيبات الكبيرة وتصميمها البيئي، وشهادة القائمين بالتركيب. (Regulation on fluorinated greenhouse gases, 2016)

الفرع السابع: قانون الأكياس البلاستيكية لعام 2016

يتضمن هذا القانون التزامات تقع على عاتقي مصنعي الأكياس البلاستيكية، والمتضمنة ضرورة إعلام مستهلكي هذه الأكياس بتأثيرها البيئي، من أجل التقليل من استهلاك هذه الأكياس، وبالتالي تقليل القمامة وتعزيز استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة. كما يلتزمون أيضا بضرورة تقديم تقرير سنوي إلى وكالة حماية البيئة السويدية، عن الإنتاج السنوي للأكياس المخصصة للسوق السويدية. (Regulation on plastic bags, 2016)

الفرع الثامن: قانون تقييم الأثر البيئي لعام2017

يتعلق هذا القانون بتقييم الأثر البيئي على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من قانون البيئة السويدي؛ حيث يتوجب إجراء تقييم للأثر البيئي، وبالتالي لا يمكن تنفيذ الخطط أو البرامج أو الإجراءات الخاصة بكل نشاط، إلا بموجب تصريح يحدد شروط إجراء مثل هذه الأنشطة أو اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وتتعلق هذه الشروط أساسا ببرنامج العمل، خطة النفايات، خطة عامة وفقًا لقانون التخطيط والبناء، خطة جهوية، خطة لتوريد وتوزيع واستخدام الطاقة وفقا لقانون البلدية لتخطيط الطاقة البلدية، مخطط بحري حسب لائحة التخطيط البحري، خطة أو برنامج يتعلق بالزراعة أو الغابات أو صيد الأسماك أو الطاقة أو الصناعة، أو النقل أو التنمية الإقليمية أو إدارة النفايات أو إدارة المياه أو الاتصالات أو السياحة، أو تخطيط استخدام الأراضي أو استخدام الأراضي..الخ. (Environmental Assessment Regulation, 2018)

الفرع التاسع: قانون مسؤولية المنتج عن التغليف لعام 2018

تضمن هذا القانون قواعد لاستخدام المنتجين للتغليف، وتحديد مسؤوليتهم في هذا الصدد؛ إذ يهدف أساسا إلى تقليل كمية نفايات التعبئة، من خلال ضمان تصنيع العبوات بطريقة يتم فيها تقليل حجمها ووزنها إلى المستوى المطلوب، للحفاظ على مستوى جيد من السلامة والنظافة. ولذا، يشترط هذا القانون استخدام التغليف فقط عند الضرورة؛ والحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة من المواد المستخدمة في التعبئة والتغليف؛ وإجبار المنتجين على اتخاذ إجراءات عملية وتحمل التكاليف المالية لجمع ومعالجة نفايات التغليف؛ وكذا ضمان العناية بنفايات التغليف بطريقة صحية ومقبولة بيئيًا؛ والوصول إلى أهداف إعادة التدوير المنصوص عليها في هذا القانون. (Regulation on producer responsibility for packaging, 2019)

الفرع العاشر: قانون خطط النفايات البلدية لمنع وإدارة النفايات لعام 2020

تضمن هذا القانون أحكاما تتعلق بخطط النفايات الإلزامية للبلديات؛ حيث يضع القواعد المتعلقة بمحتواها، والمعلومات التي يجب على البلديات توفيرها للأسر، ومجلس إدارة المقاطعة ووكالة حماية البيئة السويدية. ففيما يتعلق

بمحتوى الخطط على سبيل الاستشهاد، فقد تضمن هذا القانون قواعدا تتعلق بالغرض منها وأهدافها ومقاييسها وأدواتها، وتقييم أنظمة ومرافق الجمع مستقبلا، ووصف الوضع الحالي؛ وتوفير معلومات عن مدافن النفايات المغلقة؛ ومعلومات عن الاستشارات والتقييم البيئي الذي تقوم به البلدية. (Regulation of the Swedish Environmental Protection Agency on municipal waste plans for the prevention and management of waste ، 2020)

المطلب الثاني: المراسيم والأوامر التشريعية البيئية السويدية

يمكن أن يذكر من أهم المراسيم والأوامر التشريعية التي تبنتها السويد في الشأن البيئي ما يلي:

الفرع الأول: المرسوم الخاص بالأنشطة الخطرة على البيئة وحماية الصحة العامة لعام 1998

يتعلق هذا المرسوم بالأنشطة الخطرة على البيئة على النحو المحدد في الفصل التاسع من قانون البيئة السويدي، وينص على المراجعة الإجبارية للتراخيص المتعلقة بإجراء الأنشطة الخطرة بيئيًا وفقًا للقسم السادس من الفصل السادس من قانون البيئة السويدي. كما يتضمن قواعد خاصة لإنشاء مرافق ومنشآت الصرف الصحي لاستخراج الحرارة من الأرض، ويحتوي على أحكام بشأن التخزين المؤقت، إعادة تدوير النفايات الخاصة وإزالتها. كما تضمن أيضا قواعدا للإبلاغ عن الاعتداءات الماسة بالبيئة، ويمنح السلطات اللازمة لوكالة حماية البيئة السويدية لإصدار القواعد واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بالأنشطة الخطرة بيئيًا التي يجب الإبلاغ عنها أو تتطلب تصريحًا وفقًا لمواد هذا القانون.(Decree relative to protection of the marine environment, 2000)

الفرع الثاني: المرسوم الخاص باستخراج النفايات لعام 2008

ينص هذا المرسوم على القواعد المتعلقة بالتعامل مع نفايات الاستخراج والتخلص منها؛ أي النفايات (الخطرة) الناشئة عن التنقيب عن الموارد المعدنية واستخراجها ومعالجتها ومواد التعدين الأخرى. ومن أهداف المرسوم منع تلوث المياه الجوفية والبيئة بشكل عام. كما يحدد المرسوم إجراءات السلامة لمنح التصاريح لمنشآت معالجة النفايات. (Decree concerning extraction waste, 2008)

الفرع الثالث: مرسوم حماية البيئة البحرية لعام 2010

يتعلق هذا المرسوم، الذي يستند بشكل أساسي إلى الفصل الخامس من قانون البيئة، بجودة المياه البحرية السويدية؛ إذ يتضمن القواعد المتعلقة بإقامة إدارة مسؤولة عن النظام الإيكولوجي والاستخدام المستدام للبيئة البحرية، تماشيا مع لائحة الإتحاد الأوروبي رقم: "56/2008" الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس. وتنقسم المياه البحرية السويدية (على النحو المحدد في هذا المرسوم) إلى منطقتين إداريتين: بحر الشمال وبحر البلطيق، وتُعتبر وكالة حماية الطبيعة بالسويد بمقتضى أحكام هذا المرسوم، السلطة الرئيسية الوحيدة المخولة بإدارة هذه البيئة البحرية والحفاظ عليها. (Regulation on Marine Planning, 2011)

الفرع الرابع: المرسوم المتعلق بالرقابة البيئية لعام 2011

ينص هذا المرسوم، الذي يستند بشكل أساسي على الفصل 26 من قانون البيئة السويدي، على تطوير وتشغيل آليات الرقابة العامة لأغراض حماية البيئة؛ إذ يتضمن قواعدا لتنظيم عمل السلطات السويدية وتطوير قدراتها فيما يتعلق بالرقابة والإشراف. كما يحدد المرسوم مجال ممارسة السلطات المختلفة لوظيفة الرقابة والإشراف البيئي، لاسيما البلديات

والمقاطعات والهيئات العامة الأخرى، والتي تشمل من بين أمور أخرى، حماية الحياة البرية والمتنزهات الوطنية، وحماية الحيوانات، وحماية الموارد المائية، ونقل التكنولوجيا الحيوية، وتربية الأسماك، واستخدام الكائنات المعدلة وراثيا، وكذا البحوث الحيوية والبحرية. (Decree Relative to Environmental Control, 2011)

المبحث الثاني: نجاحات السياسة التشريعية البيئية بالسويد وآفاقها المستقبلية

تشتهر السويد بتطوراتها البيئية المتواصلة، وبانجازاتها في مجال خفض الانباعاثات الكربونية، إذ تُعد من طليعة الدول الأوروبية في الشأن البيئي؛ حيث تتربع على المراتب الأولى عالميا في مجال الفرز الانتقائي وإعادة التدوير والطاقات الخضراء، كما تطمح أن تكون من أوائل الدول الأوروبية المحايدة كربونيا بحلول عام 2045. (La Suède, Un «modèle» écologique avec ses faiblesses, 2020)

فلطالما ظلت القضايا البيئية والتنمية المستدامة في مقدمة مخاوف السويد، رغم النمو السكاني المنخفض والنمو الاقتصادي المعتدل؛ إذ تمنح السويد للقضايا البيئية أولوية خاصة، سواء على المستوى الوطني والعالمي على حد سواء، وتولي عناية خاصة لقضايا البيئة المتعلقة بتلوث بحر البلطيق، تلوث الهواء عبر الحدود، والتعاون الاسكندنافي في الشأن البيئي، التغيرات المناخية، والدعم البيئي....الخ، وذلك خاصة بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1995. (La Suède, Un «modèle» écologique avec ses faiblesses, 2020)

ويمكن أن يُذكر من أهم القطاعات البيئية التي حققت فيها السويد نجاحات مبهرة، ما يلي:

المطلب الأول: تدوير النفايات والتنوع البيولوجي

حقق السويد نجاخات مبهرة في مجال تدوير النفايات واستخدام الطاقات النظيفة، لدرجة انه أصبح تلميذ أوروبا النجيب في الشأن البيئي، فلقد كان السباق أوروبا وعالميا في معالجة المشكلات الناتجة عن توليد النفايات والتعامل مع مخاطرها، كما استطاع خلال السنوات الماضية أن يحدث تقدما هائلا في مجال التخلص من استخدام الوقود الأحفوري والانتقال الطاقوي النظيف، وامتد هذا النجاح ليشمل أيضا حماية التنوع البيولوجي، نباتيا كان أو حيوانيا.

الفرع الأول: تدوير النفايات والطاقات النظيفة

عندما يتعلق الأمر بالبيئة، فإن السويديين هم أبطال إعادة التدوير، فكل أسرة لديها ما لا يقل عن سبعة صناديق تحت مغسلة المطبخ، للبلاستيك، والزجاج، والعلب، والكرتون، والورق، ...القابلة للإرجاع. كما أنه في عديد من المدن السويدية يتم حرق النفايات بطريقة خضراء وإدخالها في شبكة التدفئة، باستخدام السماد الناتج عن عملية الحرق، وينطبق الشيء نفسه على الكهرباء، التي تأتي إلى حد كبير من مصادر متجددة. (Les Suédois: Champions de l'écologie, 2021)

وما يثير الاستعجاب، أنه في مدينة استوكهلم، تعمل أكثر من ثلث الحافلات، بالضبط بنسبة 36%، بالغاز الحيوي المنتج من النفايات البشرية، في حين أن هذا قد يبدو غير مقبول للبعض، إلا أن استعادة الطاقة من مياه الصرف الصحي في العاصمة السويدية تعد أمر بديهيا، خاصة وأنها توفر غازًا حيويًا عالي الجودة ومصدر طاقة متجددة، يمكن استخدامه لسير الحافلات وغيرها من وسائل النقل. (En Suède, Les Bus roulent au biogaz produit par les eaux usées de la ville, 2016)

كما تقوم السويد أيضا بإعادة استغلال مياه الصرف الصحي؛ إذ تصل هذه المياه من مليون سويدي إلى محطة معالجة المياه المتخصصة، لتتولى هذه الأخيرة عمليات الفحص والترسيب والمعالجات البكتريولوجية والكيميائية، ومن ثم تصريف المياه النظيفة إلى الطبيعة. بتعبير آخر، عوض التخلص من مياه الصرف الصحي بالطرق التقليدية، عن طريق عمليتي الترشيح والترسيب، تقوم السويد باستغلال هذه المياه؛ إذ تُترك لتتخمر، مما يؤدي إلى إطلاق غاز الميثان، الذي يتم التقاطه وجمعه لتزويد حافلات المدينة بالوقود. (En Suède, Les Bus roulent au biogaz produit par les eaux usées de la ville, 2016)

وفي الوقت الذي تشكل فيه النفايات أزمة في عديد من دول العالم، حيث تعجز عن الإدارة السليمة لها، فإن هذا الأمر لا ينطبق على السويد، ذلك أن المفارقة الغريبة بالنسبة لهذه الدولة أنها تقوم حاليا باستيراد النفايات؛ فجميع نفايات السويد ينتهي الأمر بها تقريبًا في محارق قوية، إلا أن هذا يبقى غير كافيا بالنسبة لها؛ ذلك أن برنامج إعادة التدوير الفعال الذي وضعته الحكومة يتطلب حرق كميات كبيرة من النفايات يوميًا لإنتاج الطاقة اللازمة الحرارية والكهربائية، الموزعة على المستهلكين المدنيين والصناعيين في البلاد. (Le problème de la Suède? Elle ne produit pas assez de déchets, 2012)

وفي حين لا يعيش في السويد سوى تسعة ملايين نسمة فقط، فإن الحكومة السويدية أصبحت مضطرة لاستيراد مزيد من النفايات من البلدان المجاورة؛ كالنرويج وعديد من دول أوروبا الشرقية كإيطاليا، لتضمن توليد الكمية المطلوبة من الطاقة، ولقد بلغ حجم استيرادها من النفايات حوالي 800000 طن من النفايات في عام 2012. (Le problème de la Suède? Elle ne produit pas assez de déchets, 2012)

أما فيما يتعلق بالطاقات النظيفة، فلقد انتهجت السويد مسار التحول البيئي في وقت مبكر، مقارنة بباقي الدول الأوروبية، حيث أنشأت ضريبة الكربون في عام 1991 بهدف الحد من غازات الاحتباس الحراري. ومنذ ما يزيد عن 30 عامًا، انخفضت الانبعاثات بالفعل أقل من المتوسط الأوروبي، وذلك بنسبة 26٪ في البلاد، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بها. (Le problème de la Suède? Elle ne produit pas assez de déchets, 2012)

وفي الواقع، تستغل السويد في هذا الشأن غاباتها الشاسعة التي تغطي ثلثي أراضيها، وأنهارها العديدة، التي تستغلها كمصادر للطاقة؛ لتعد بذلك الدولة الأوروبية الوحيدة التي استطاعت بحلول عام 2018 أن يبلغ معدل توليد الطاقة المتجددة بها نسبة 54.6٪ من إجمالي استهلاكها للطاقة، وذلك مقابل 18.9٪ في المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككل. (Le problème de la Suède? Elle ne produit pas assez de déchets, 2012)

وفي هذا الصدد، تقول الناشطة السويدية المدافعة عن المناخ "غريتا ثونبرج" أنه في "السويد نعيش كما لو كان لدينا 4.2 كوكبا؛ إذ تبلغ نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن استهلاك الفرد السويدي نحو تسعة أطنان للفرد كل عام، وهو ما يساوي وفقًا لوكالة حماية البيئة الوطنية تسعة أضعاف ما قد يتطلبه الأمر للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة أقل من درجتين، بحلول عام 2050 !" (La Suède, Un «modèle» écologique avec ses faiblesses, 2020)

وفي الواقع، سبق للسويد أن حددت سنة 2045 كآخر أجل لاستخدام الطاقات الأحفورية بها، ليتم تأجيل هذا الهدف كموعد نهائي إلى سنة 2050، لتصبح السويد عندها أول دولة غير جزرية تعيش بدون نفط. ولا يبدو تحقيق هذا الهدف مستحيلا بالنسبة إلى السويد، خاصة وأن جميع الأرقام والحقائق تُظهر أن البلاد تسير بالفعل على الطريق الصحيح، لاسيما وأنها انتقلت بالفعل خلال الخمسين سنة الماضية من 70٪ من الطاقة القائمة على النفط إلى 30٪ اليوم. وتهدف السويد مستقبلا إلى استحداث مدن مستديمة بأكملها، كما هو الحال بالنسبة لمدينة " Vaxjo" السويدية، واللافت في السويد أنها لم تعد تولد ما يكفي من النفايات. (Suède: En route pour une vie sans pétrole d'ici 2050?! , 2015)

وتشتهر اليوم هذه المدينة السويدية في جميع أنحاء العالم بمرافقها البيئية، ونهجها المستدامة الخضراء، بل وتم في سنة 2007 انتخابها "المدينة الأكثر خضرة في أوروبا" ذلك أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بها هي الأقل أوروبيا، كما أنها استغنت نهائيا عن استخدام النفط، لاسيما في شبكة تدفئة المنطقة، وذلك راجع أساسا إلى أن ضواحي المدينة تحيط بها غابات كثيفة، يتم استغلالها في التدفئة والتخلص من النفايات بطريقة بيئية، كما يقوم العمران بها على استخدام الإنشاءات الخشبية في المباني، والتي تعتبر أنظف من الخرسانة والصلب وغيرها من المواد غير المحلية التي تستنفد موارد الكوكب وتلوث البيئة، بالإضافة إلى أنها تسمح بتخزين ثاني أكسيد الكربون! (Växjö, la ville qui voulait se passer d'hydrocarbure, 2014)

بالإضافة إلى ذلك، وللحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من السيارات، تشجع المدينة سكانها على شراء المركبات التي تعمل بالوقود الحيوي، وبشكل أكثر تحديدًا الغاز الحيوي. لهذا الغرض، تقوم بلدية مدينة "Växjö" بتقديم مساعدات مالية لسكانها بغية شراء سيارات تشتغل بهذا الغاز، كما تشجعهم أيضًا على الاستثمار في مصنع الميثان لإنتاج هذا الغاز الحيوي. (Växjö, la ville qui voulait se passer d'hydrocarbure, 2014)

وينبغي الاعتراف، أن أحد أسرار تحقيق الإجراءات المستدامة بالسويد هو أولاً وقبل كل شيء راجع إلى السياسة التي تنتهجها البلاد، خاصة في ظل اللامركزية التي تقوم عليها السويد، حيث تمتلك كل بلدية الوسائل اللازمة لاقتراح مرافق تتوافق تمامًا مع احتياجاتها. كما تتبنى أيضا مبدأ المشاركة والإعلام البيئي؛ حيث يشارك سكان كل بلدية في المشاريع البيئية الخاصة بمدينتهم؛ إذ يتم إبلاغهم بانتظام بسياسة المدينة ومشاريعها. هذا ويتم عقد اجتماعات دورية بين السلطات المحلية لكل مدينة وسكانها، بغية رفع مستوى الوعي بالبيئة، هذا ناهيك عن الأبحاث البيئة التي تولي لها السويد أهمية خاصة. (Växjö, la ville qui voulait se passer d'hydrocarbure, 2014)

هذا ويتبع السويديون عديد من العادات السلوكية الصديقة للبيئة، لعل أحدثها يتمثل في تبنيهم شعار "عار الطيران" " La honte de prendre l'avion" والذي دفع إلى تخلي عديد من السويديين بالفعل عن ركوب الطائرة الملوثة وتفضيل السفر بالقطار؛ إذ بعد فترة وجيزة من انتشار هذا الشعار، أبلغت الشركات الاسكندنافية بالفعل عن انخفاض في عدد الرحلات الداخلية وزيادة في رحلات القطارات الليلية. (Les Suédois: Champions de l'écologie, 2021)

الفرع الثاني: التنوع البيولوجي

تشكل الغابات المحمية حجر الأساس لضمان التنوع البيولوجي ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري؛ إذ يحذر الخبراء اليوم من استنزاف الغطاء النباتي، وتدهور حال الموائل الحيوانية والنباتية بأوروبا، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق بالنسبة للغابات السويدية؛ حيث أثبتت السويد مرارا وتكرارا أنها تلميذ أوروبا النجيب في الشأن الإيكولوجي. (La Suède, Un «modèle» écologique avec ses faiblesses, 2020)

وتولي السويد أهمية خاصة للطبيعة وتنوعها البيولوجي، سواء كان نباتيا أو حيوانيا، فالشيء اللافت للانتباه فيها هو المناظر الطبيعية ووجود الطبيعة في كل مكان، من غابات وبحيرات وأنهار وجزر ومساحات خضراء، فهي متواجدة حتى في قلب المدن الكبرى، كما أن السويديون مرتبطون جدًا بهذه البيئة، لدرجة أنهم اخترعوا "الحق في الطبيعة" أو "Allemansrätten" والذي يعني أنه يمكن للجميع الاستمتاع بالطبيعة ومنتجاتها بحرية، فالطبيعة قليلة التلوث بالسويد، لدرجة أنه من الممكن شرب الماء من جميع البحيرات وحتى صيد سمك السلمون في قلب ستوكهولم! (Les Suédois: Champions de l'écologie, 2021)

وفيما يتعلق بداءة بالتنوع البيولوجي النباتي في السويد، ففي الواقع، تتم زراعة معظم الغابات بالسويد مثل زراعة الحقول في أوروبا، وهو ما يعني بالتالي غرس الأشجار في الأخاديد، وفي جميع الأماكن والمناطق. ومما لاشك فيه، أن هذه الغابات هي أحواض كربون هائلة، مهمة للغاية ومفيدة في الشأن المناخي. أما فيما يخص التنوع البيولوجي الحيواني، فلطالما كانت السويد معروفة بحيواناتها الكبيرة، والأعداد الهائلة من الأيائل والدببة والذئاب البرية، ورغم أن هذه الأنواع قد انخفضت معدلاتها في وقت من الأوقات بسبب عمليات الصيد، (خاصة الذئاب والقنادس)، إلا أن السويد قد نجحت حاليا في المحافظة عليها وزيادة أعدادها، خاصة من خلال عمليات استيراد البعض منها من عدد من الدول، كروسيا على سبيل المثال. (Les Suédois: Champions de l'écologie, 2021)

المطلب الثاني: التنمية المستدامة وتنفيذ الالتزامات الدولية

إضافة إلى النجاحات السابقة، حقق السويد تطورا مذهلا وتقدما متميزا في مجال تحقيق التنمية المستدامة. كما يُعد من الدول القليلة جدا في العالم، التي استطاعت المضي قدما في تنفيذ تعهداتها الدولية بموجب الاتفاقيات البيئية العالمية منها والإقليمية على حد سواء.

الفرع الأول: التنمية المستدامة

تولي السويد أهمية خاصة للتنمية المستدامة، على المستويات الوطنية الأوروبية والعالمية، فقد تبنت أولى استراتيجياتها الوطنية في هذا الشأن سنة 2002، تبعتها عديد من الاستراتيجيات الأخرى التي ساعدت الحكومة على الانتقال من التطلعات إلى التنفيذ، فقد حققت السويد بشكل عام تقدما ملحوظا في التخفيف من الضغوط على البيئة وتحقيق نمو اقتصاديا معتدلا دون استنزاف الموارد البيئية وتدمير النظم الايكولوجية، وتحقيق تحسينات كبيرة في كثافة الانبعاثات، كثافة الطاقة وكثافة المواد المصنعة، وهو ما جعل السويد تثير الإعجاب اليوم. (Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE, 2022)

ولعل هذا التطور يعود أساسا إلى سلسلة الأدوات الاقتصادية التي استحدثتها السويد ذات الصلة بمجالات مختلفة، خاصة تلك المتعلقة بدمج الاهتمامات والقضايا البيئية في قطاعات الطاقة والنقل والزراعة، وتحقيق الإصلاح

الضريبي الأخضر، كما تبذل جهود جبارة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدام ليس فقط من خلال هذه الأدوات الاقتصادية، ولكن أيضًا من خلال تدابير لتعزيز سياسة المنتج المتكامل "دورة حياة المنتج" وتخضيرالأسواق، وهو ما أدى إلى انخفاض الغطاء المالي المخصص لمكافحة التلوث البيئي؛ إذ تخصص حوالي 1.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمكافحة التلوث البيئي، وتشكل النفقات البيئية بشكل عام حوالي 1.5٪ من الحجم الإجمالي لنفقاتها. (Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE, 2022)

هذا ناهيك عن حجم الاستثمارات التي تخصصها السويد للتنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال خصصت الحكومة سنة 2015 غطاء ماليا قدره 500 مليون يورو، للاستثمار في مختلف مجالات التنمية المستدامة، كما تعمل بصورة دؤوبة على مضاعفة وتطوير مصادرها من الطاقة المتجددة؛ مثل الألواح الكهروضوئية أو التنقل السهل أو الإنترنت الأخضر أو تجديد الطاقة، كما يرافق هذا التحول في الطاقة أيضًا اعتمادات بحثية وتنفيذ عديد من المشاريع المبتكرة والخلاقة. (Suède: En route pour une vie sans pétrole d'ici 2050?! , 2015)

بالإضافة إلى ما سبق، يحرص المستهلك السويدي على شراء سلع أخلاقية "Achats éthiques" ذات التأثير البيئي المنخفض؛ إذ تقدم على سبيل الاستشهاد عديد من ماركات الملابس ما يسمى "بالخيارات المستدامة" وتتبرع بجزء من أرباحها لجمعيات حماية البيئة. (Les Suédois: Champions de l'écologie, 2021)

الفرع الثاني: الالتزامات الدولية في الشأن البيئي

تواصل اليوم السويد القيام بدور نشط للغاية في مجال التعاون الدولي، بغية حماية البيئة على المستويين العالمي والأوروبي؛ إذ تعد واحدة من الدول القلائل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي استطاعت الوفاء بجميع التزاماتها الدولية الخاصة بالتغيرات المناخية، بداء من تلك الواردة في بروتوكول كيوتو، المنتهي الصلاحية؛ حيث تمكنت من الحد من تزايد انبعاثات غازات الدفيئة الوطنية بين عامي 1990 و2008، بل وأكثر من ذلك؛ إذ حددت في عام 2001 هدفين وطنيين للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، التي تذهب إلى أبعد بكثير من تلك التزامات الواردة ببروتوكول كيوتو. (Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE, 2022)

وفي الواقع، تعتبر السويد اليوم من الدول القليلة جدا التي تمتلك أدنى مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما استطاعت أيضا الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكولات الملحقة بالاتفاقية المتعلقة بتلوث الهواء العابر للحدود؛ إذ نجحت في الحد من انبعاثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والمعادن الثقيلة والملوثات العضوية، كما اختبرت السويد أدوات اقتصادية ناجحة لتشجيع استخدام أنواع الوقود منخفض الكبريت وأكاسيد النيتروجين. (Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE, 2022)

إضافة إلى ما سبق، وبفضل تحسين قدرات معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية والمنشآت الصناعية، فقد خفضت نفاياتها من المعادن الثقيلة بنسبة من 60 ٪ إلى 90٪، كما اتخذت السويد تدابير قوية لحماية النظم البيئية البحرية وتخفيف الضغوط الممارسة على الصيد في مياهها الوطنية؛ إذ أظهرت السويد نموذجا رائعا للأداء الجيد في الشأن البيئي والوفاء والجدية في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، بشأن نقل النفايات الخطرة والتخلص من المواد الخطرة عبر الحدود،

وكذلك تلك المتعلقة بحماية طبقة الأوزون. (Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE, 2022)

ويجدر الإشارة، إلى أن السويد قد احتضنت اليوم العالمي للبيئة سنة 2022، المنظم برعاية هيئة الأمم المتحدة، تحت شعار "أرض واحدة" والذي يسلط الضوء على الحاجة إلى العيش بشكل مستدام وتناغم مع الطبيعة، من خلال تبني سياسات الاتجاه نحو أنماط حياة أنظف وأكثر اخضرارًا. "أرض واحدة" كان شعار مؤتمر ستوكهولم عام 1972، بعد مرور 50 عامًا، لا يزال هذا الشعار ساريًا: هذا الكوكب هو موطننا الوحيد، الذي يجب أن تحافظ البشرية على موارده المحدودة. (La Suède sera le pays hôte la Journée mondiale de l'environnement, 2021)

خاتمة:

كحوصلة لهذه الورقة البحثية ، يمكن القول أن السويد تُظهر اليوم نموذجا رائعا للأداء الجيد في الشأن الإيكولوجي، فقد انتقلت بالفعل من رسم السياسات وتخطيط الأهداف إلى التنفيذ العملي الميداني الفعال لها، لتحقق اليوم خطوات جبارة ونجاحات متميزة في التخفيف من حجم الضغوط الممارسة على البيئة، وتحقيق نمو اقتصاديا معتدلا دون استنزاف الموارد البيئية أو تدمير نظمها الايكولوجية، في التخلي شبه الكامل عن الوقود الأحفوري واستبداله بالطاقات المتجددة، في التخفيض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتسبب الرئيسي للتغيرات المناخية الحالية، في التدوير المستدام لنفاياتها لدرجة استيراد نفايات من الدول المجاورة لتوليد الطاقة اللازمة، في المحافظة على الطبيعة حتى في قلب المدن الكبرى، والأكثر من ذلك في الوفاء بجميع التزاماتها الدولية بموجب مختلف المعاهدات والاتفاقيات البيئية، وهو ما اليوم مثالا رائعا ينبغي على دول العالم أجمع الاقتداء به.

ولقد توصلت هذه الورقة إلى عديد من النتائج الهامة، كما يمكن أن تقدم بعض التوصيات المتعلقة بالموضوع.

- نتائج الدراسة:

يمكن أن يذكر من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- تُركز السياسة التشريعية البيئية للسويد على المجالات البيئية التالية: التخفيف من التغيرات المناخية، جودة الهواء، بيئة خالية من السموم، حماية طبقة الأوزون، المستويات الآمنة للإشعاع، حماية المحيط والبحيرات، المجاري المائية الصحية، مياه جوفية جيدة، بيئة بحرية متوازنة، أراضي رطبة مزدهرة، غابات مستدامة، مناظر طبيعية زراعية متنوعة، مناظر جبلية مهيبة، وكذا حماية التنوع البيولوجي؛

- التزمت السويد بخفض نسبة انبعاثات غازات الدفيئة المتسبب الرئيسي للتغيرات المناخية بنسبة 85٪ مقارنة بعام 1990، أي أكبر من النسبة التي حددها لها اتفاق باريس لعام 2015، وتهدف إلى بلوغ نسبة 0 ٪ انبعاثات كربونية بحلول عام 2045؛

- تُعد السويد الدولة الأوروبية الوحيدة التي بلغ معدل توليد الطاقة المتجددة بها نسبة 70٪ من إجمالي استهلاكها للطاقة، وتطمح إلى التخلص نهائيا من الوقود الأحفوري بحلول سنة 2050، لتصبح السويد عندها أول دولة أوروبية تعيش بدون نفط؛

- نجحت السويد بفضل السياسة التشريعية البيئية الحكيمة التي تبنتها في توليد صفر من النفايات، وهو الأمر الذي دفعها إلى استيراد مزيد من النفايات من الدول الأوروبية المجاورة لها لتوليد الطاقات التي تحتاجها؛

- إن نجاح السويد في الشأن البيئي راجع إلى عوامل ومقومات عدة، مزيج من سياستها التشريعية البيئية الصارمة، والتعاون المشترك بين السلطات المركزية والمحلية والمواطنين، والتطبيق الواسع لمبدأ المشاركة والإعلام البيئي؛ والأهمية الخاصة الممنوحة للبحوث العلمية البيئية، والاختراعات البيئية الخلاقة والمبدعة، ودمج البعد البيئي في جميع القطاعات الحيوية السياسية والصناعية والتجارية والتعليمية...الخ. هذا ناهيك عن مستوى الوعي العالي للمواطنين بالقضايا البيئية.

- توصيات الدراسة:

من أهم ما توصي به هذه الورقة البحثية يذكر ما يلي:

- تبقى هذه الصورة المثالية للسويد والمثال الاستثنائي الذي تضربه لدول العالم في الشأن الايكولوجي يشوبه بعض النقائص، خاصة فيما يتعلق بالطاقة النووية، فرغم أنها تعمل تدريجيا على التقليل من استخدام هذه الطاقة، إلا أن الأمر يستدعي التخلي عنها نهائيا، لما لها من تداعيات خطيرة مدمرة للبيئة الإنسانية؛

- رغم النجاحات المبهرة التي حققتها السويد في الشأن الايكولوجي، إلا أن هذا الأمر يبقى غير كاف، فجميع جهودها خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والجوية وخفض معدلات الملوثات قد تذهب سدى، إذا لم تتقيد بقية الدول الأوروبية أيضا بالتزامات الواردة في المعاهدات والاتفاقيات البيئة، ذلك أم البيئة وحدة كاملة لا تتجزء، وبالنظر إلى قضاياها المتشعبة خاصة التلوث البحري والجوي والتغيرات المناخية وطبقة الأوزون والتنوع البيولوجي وغيرها فهي قضايا عالمية عابرة للحدود، لا يمكن معالجتها بجهود منفردة بل بتكثيف التعاون الدولي أوروبيا وعالميا.

- قائمة المصادر والمراجع:

a. Décrets & Règlements:

-Decree concerning extraction waste (2008), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 24/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/decree-concerning-extraction-waste-2008722-lex-faoc086503/?

-Decree relative to protection of the marine environment (2000), ECOLEX : Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 22/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/decree-20101341-relative-to-protection-of-the-marine-environment-lex-faoc103090/?

-Decree Relative to Environmental Control (2011), ECOLEX : Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 22/02/2023, Disponible sur:

https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/decree-relative-to-environmental-control-sfs-201113-lex-faoc103034/?

Regulation of the Swedish Environmental Protection Agency on municipal waste plans for the prevention and management of waste(2022), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 18/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/regulation-of-the-swedish-environmental-protection-agency-on-municipal-waste-plans-for-the-prevention-and-management-of-waste-no-6-of-2020-lex-faoc198572/?

- Regulation on Marine Planning (2011), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 2024/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/regulation-2015400-on-marine-planning-lex-faoc187697/?

- Regulation on subsidy to rural development initiatives and planning in near-shore locations (2012), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 22/02/2022, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/regulation-2012545-on-subsidy-to-rural-development-initiatives-and-planning-in-near-shore-locations-lex-faoc124194/?

-Regulation on fluorinated greenhouse gases (2016), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement (2016), Consulté le: 23/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/regulation-2016-1129-on-ozone-depleting-substances-lex-faoc187490/?

-Regulation on ozone depleting substances (2016), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 23/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/regulation-2016-1129-on-ozone-depleting-substances-lex-faoc187490/?

-Regulation on plastic bags (2016), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 20/02/2023, Disponible sur:

https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/regulation-2016-1041-on-plastic-bags-lex-faoc187492/?

-Regulation on producer responsibility for packaging (2019), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 19/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/regulation-2018-1462-on-producer-responsibility-for-packaging-lex-faoc186576/?

b -Revues Académiques:

-Alexandre Mique & all (2017), Une Fiscalité Verte Efficace Pour LE Climat: Retour Sur L'Expérience Suédoise, Annales des Mines, Ed. Fédération Française d'Equitation, Paris, N°: 88.

-Susanne Åkerfeldt, Henrik Hammar (2015), La Taxe Carbone En Suède, Revue Projet, Ed. C.E.R.A.S., Denis, France, N° 348.

-Vincent Simoulin (2005), Le" Modèle Suédois:" Succès Persistant, Recompositions Actorielles Et Reconfigurations Intellectuelles, Cahiers internationaux de sociologie, Ed. Presses Universitaires de France, N°: 119.

c-Sitographies:

-Elisabeth Ruffinengo, La Suède adopte une loi pour " Un avenir sans toxiques" (2013), wecf, Consulté le : 20/01/2023, Disponible sur: https://wecf-france.org/la-suede-adopte-une-loi-pour-un-avenir-sans-toxiques/

-En suède, la loi impose au gouvernement de concilier politiques budgétaire et climatique (2023), Consulté le: 21/02/2023, Disponible sur: https://www.novethic.fr/actualite/environnement/climat/isr-rse/en-suede-le-gouvernement-doit-concilier-politiques-budgetaire-et-climatique-145340.html

-En Suède (2016), Les Bus roulent au biogaz produit par les eaux usées de la ville, toutvert, Consulté le: 08/02/2023, Disponible sur: https://www.toutvert.fr/suede-bus-roulent-au-biogaz/

-Environmental Assessment Regulation (2022), ECOLEX: Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 23/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/environmental-assessment-regulation-2017-966-lex-faoc187160/?

-La Suède sera le pays hôte la Journée mondiale de l'environnement 2022, Programme pour l'Environnement (2021), Consulté le : 19/02/2023, Disponible sur: https://www.unep.org/fr/actualites-et-recits/communique-de-presse/la-suede-sera-le-pays-hote-la-journee-mondiale-de

-La Suède, Un «modèle» écologique avec ses faiblesses (2020), Le Temps, Consulté le: 02/02/2022, Disponible sur: https://www.letemps.ch/monde/europe/suede-un-modeleecologiquefaiblesses#:~:text=R%C3%A9put%C3%A9e%20pour%20ses%20avanc%C3%A9es%20%C3%A9cologiques,s%C3%A9lectif%2C%20recyclage%20et%20%C3%A9nergies%20vertes

-Le problème de la Suède? Elle ne produit pas assez de déchets (2012), Toutvert, Consulté le: 15/02/2023, Disponible sur: https://www.toutvert.fr/le-probleme-de-la-suede-elle-ne-produit-pas-assez-de-dechets/

-Les Suédois: Champions de l'écologie (2023), femmexpat, Consulté le : 17/02/2023, Disponible sur : https://www.femmexpat.com/destination-2/europe/les-suedois-champions-de-lecologie/

-Ordinance concerning environmentally hazardous activities and the protection of public health (1998), ECOLEX : Le portail au Droit de l'Environnement, Consulté le: 22/02/2023, Disponible sur: https://www.ecolex.org/fr/details/legislation/ordinance-concerning-environmentally-hazardous-activities-and-the-protection-of-public-health-1998899-lex-faoc050972/?

-Programme De l'OCDE Sur l'Environnement: L'Examen Environnemental De La SUEDE(2022), L'OCDE, Consulté le: 06/02/2023,

Disponible sur: https://www.oecd.org/fr/environnement/examens-pays/34087771.pdf

-Suède: En route pour une vie sans pétrole d'ici 2050?!(2015), Toutvert, Publié le : 10/02/2023, Disponible sur: https://www.toutvert.fr/suede-vie-sans-petrole/

-Växjö, la ville qui voulait se passer d'hydrocarbure (2014), Toutvert, Consulté le: 12/02/2023, Disponible sur: https://www.toutvert.fr/vaxjo-ville-sans-hydrocarbure/